مجلة الإحياء، المجلد: 22، العدد: 31، جوان 2022، ص - ص: 895 – 904
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

مسألة التعريب في العلاقات الجزائرية الفرنسية على ضوء اتفاقيات إيفيان (1962-1989)

The Question Of Arabization In Algerian-French Relations In The Light Of The Evian Agreements (1962-1989)

طالب دكتوراه عبد الرحمان بوقارة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة باتنة 1
مخبر الجزائر دراسات في التاريخ الثقافة والمجتمع
boukaraabderrahman2@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/02/21 تاريخ القبول: 2022/05/11

الملخص:
تحاول هذه الورقة البحثية معالجة قضية مسألة التعريب المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية المستقلة وآثارها على العلاقات الجزائرية الفرنسية التي رسمتها اتفاقيات إيفيان الموقعة بين البلدين سنة 1962م، وما حملته من تناقضات ومصالح متضاربة للطرفين، وتكريس واضح للغة الفرنسية في الجزائر، إلا أن السلطات الجزائرية قد عملت من جهتها على محاولة التراجع السلس عن هذه الاتفاقيات التي لم تشر حتى للغة العربية في مستقبل الجزائر المستقلة، وهذا ما جعل من مسألة التعريب المنتهج من قبل الدولة الجزائرية حلقة صراع خفي تارة، ومعلن تارة أخرى، بين الجزائر وفرنسا من جهة، وبين المعربين والمتفرنسين من جهة أخرى.
الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ فرنسا؛ العلاقات؛ التعريب؛ اتفاقيات إيفيان.

Abstract:
This research paper tries to examine the independent Algerian state's Arabization issue and its effects on the French Algerian relations that were established by the Evian Agreements, which were signed between the two countries in 1962, and the contradictions and conflict inginterests it carried for both sides. There is a clear dedication to the French language in Algeria, but the Algerian authorities, for their part, have endeavored to smoothly roll back these agreements that did not even refer to the Arabic language in the future of independent Algeria. This is what made sometimes the issue of Arabization pursued by the Algerian state a hidden conflict, and sometimes a declared conflict between Algeria and France on the one hand, and between the Algerian people who support the Arabic language and those who support the French language.
Key words: Algeria; France; relation; The Evian agreements.

مقدّمة:
إن الدارس لتاريخ العلاقات الجزائرية – الفرنسية ليلاحظ بوضوح الدور المحوري الذي تمثله اتفاقيات إيفيان 1962م في رسم العلاقات المستقبلية بين البلدين، كون هذه الاتفاقيات قد كرست طبيعة جديدة للعلاقات

بين الجزائر وفرنسا، بعد مئة وإثنين وثلاثين سنة من الحرب الدامية والاستدمار الفرنسي الغاشم الذي عرفته الجزائر منذ سنة 1830م.

لكن هذه الاتفاقيات التي جاءت تتويجا لكفاح الشعب الجزائري طيلة عقود، قد حملت في متونها الكثير من القضايا التي ستؤدي للتصادم بين البلدين مستقبلا، خاصة أن الطرفين قد اعتبراها انتصارا كل من جهته، فما رأى فيه الفرنسيون انتصارا، اعتبرته قيادة جبهة التحرير الوطني مجرد تنازلات شكلية يمكن العودة عنها بعد استرجاع السيادة الوطنية.

ومن هذه القضايا التي شكلت محور خلاف بين البلدين مسألة التعريب الذي انتهجته الدولة الجزائرية مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية، دون الاكتراث بالمزايا التي منحت للغة الفرنسية بموجب اتفاقيات إيفيان، ففرنسا لم تكن مستعدة للتخلي عن لغتها وثقافتها التي عملت جاهدة لترسيخها في الجزائر.

حيث ركزت فرنسا سياستها في الجزائر منذ بداية الاحتلال على استبعاد اللغة العربية ومكونات الشخصية الجزائرية، وإحلال محلها سياسة الفرنسة[1]، واللغة الفرنسية في شتى المجالات من خلال فرض تعليم الفرنسية، ومنع تدريس اللغة العربية حتى في المساجد، إضافة إلى محاولة إيجاد عدو آخر للغة العربية ممثلا في اللغة الأمازيغية التي طالما سارت جنبا إلى جنب مع اللغة العربية في تعايش يغطيه الدين الإسلامي الحنيف.

فإذا كانت السياسة الفرنسية منذ 1830م قائمة على الفرنسة، وإذا كانت الجزائر متمسكة بلغتها حتى في ظل الاحتلال، وإذا كانت اتفاقيات إيفيان قد كرست اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، فإن الطرفين أمام نقطة خلافية جوهرية، وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي: إلى أي حد نجحت الدولة الجزائرية في تحقيق مشروع التعريب في الجزائر على ضوء مخرجات اتفاقيات إيفيان باعتبارها الركن المتين المحدد لطبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد سنة 1962م؟

وسنحاول معالجة هذه المسألة من خلال إبراز قضية التعريب واللغة العربية ومكانة اللغة الفرنسية في اتفاقيات إيفيان، ثم نتطرق لمشاريع التعريب في الجزائر من سنة 1962- 1989م، لنبين بعدها مصير هذه المشاريع ومدى نجاحها.

1- التعريب واللغة العربية في اتفاقيات إيفيان:

لقد كرست اتفاقيات إيفيان مكانة مرموقة للغة الفرنسية على حساب اللغة العربية في الجزائر المستقلة، حيث نص إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي الذي ضم 12 مادة على أن للجزائر وفرنسا الحق في إقامة المؤسسات التعليمية والمعاهد الجامعية في كلا البلدين، على أن تعليم اللغة الفرنسية والعربية بالجزائر، واللغة الفرنسية في فرنسا، وتعهدت فرنسا بتقديم مساعداتها لتطوير التعليم في الجزائر، خاصة ما تعلق بملف التفتيش المدرسي، وتنظيم الامتحانات والمسابقات وتسيير الأجهزة الإدارية والبحث العلمي[2]، وهذا ما يجعل من الجزائر تابعة لفرنسا في أهم قطاع استراتيجي لأي دولة مستقلة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصرت فرنسا على الإبقاء على الكثير من المؤسسات التعليمة تابعة مباشرة لفرنسا، وهذا ما أبرزته الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية سنة 1963م، حيث أكدت على وجود المدارس الفرنسية لكل الأطوار التعليمية في كل ربوع الجزائر أهمها في مدن الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، سكيكدة، الأوراس، مستغانم تلمسان سعيدة...[3]، إضافة إلى الإبقاء على التعليم الجامعي كما هو مطابق لنفس البرامج في الجامعات الفرنسية، مع تقديم المساعدات والمنح والتسهيلات الفرنسية للطلبة الجزائريين للالتحاق بالجامعات ومراكز التكوين المتخصص في فرنسا[4].

إضافة إلى هذه النجاحات في الحفاظ على مكانة اللغة الفرنسية فإن فرنسا قد حققت الضمان لاستمرارها عندما تمكنت من ضمان بقاء المستوطنين في الجزائر، وهم المسيطر الفعلي والتام على كل القطاعات الإدارية،

الثقافية والعلمية، وهذا ما جعل قادة الجمهورية الفرنسية يحتفلون باتفاقيات إيفيان معتبرين إياها انتصارا عظيما للأمة الفرنسية، رغم أن عموم الفرنسيين بكل توجهاتهم قد نظروا لهذه الاتفاقيات على أنها هزيمة كبيرة بنتائج جيدة (خاصة ما تعلق بقضايا التعاون والضمانات الممنوحة للأوروبيين واللغة والثقافة الفرنسية)، ومن هؤلاء نجد تعليق "ألفريد فابريس": "إتفاقيات إيفيان هو استسلام دون هزيمة"، أما "موريس أكلي" فقال عنها: "استسلام مهين"، في حين رآها "جاك روسو" على أنها أكبر وصمة عار في تاريخ فرنسا.[5]

أما نظرة الجزائريين لاتفاقيات إيفيان فبدورها خضعت للتوجهات والأهواء فأعتبرها " فرحات عباس" على لسان جماعة تلمسان بتاريخ 7جويلية: "اتفاقيات إيفيان عبارة عن اتفاق لفض نزاع، وأن مفاوضينا سواء تفاوضوا بشكل جيد أو سيئ فهذه قضية أخرى. المهم أن نتقبل بطريقة نزيهة هذه الاتفاقيات ونعتبرها قاعدة لعلاقاتنا المستقبلية مع فرنسا"[6]، أما رئيس الحكومة المؤقتة" بن يوسف بن خدة" الذي سبق وأن احتفى بهذه الاتفاقيات عشية الاستقلال معتبرا إياها نصرا كبيرا للشعب الجزائري، وأنها جاءت متطابقة بالكامل مع مبادئ الثورة، مثلما أورد ذلك في كتابه " اتفاقيات إيفيان ونهاية حرب التحرير. "أين أكد على أن الاتفاقيات كانت اتفاق لفض نزاع ثوري، فالحكومة المؤقتة أنقذت المواقف المفتاحية للثورة– الاستقلال، الوحدة الترابية، ووحدة الشعب الجزائري-، وفي نفس الوقت تعاملت بطريقة لينة وسلسة فيما يخص المظاهر الثانوية، أو التي يمكن مراجعتها لاحقا[7]. ومن هذه المسائل المعبر عنها مسألة اللغة العربية والتعريب، حيث سيكون التوجه العام للدولة الجزائرية المستقلة باتجاه إعادة الاعتبار للغة العربية، والعمل على تعريب المدرسة والجامعة باعتبارهما الموجه للحركة الثقافية الجزائرية، والفاعل الرئيس في العمل من أجل بناء الجزائر المستقلة.

2- مشروع التعريب في الجزائر بين الشعارات والتطبيق:

تعتبر اللغة العربية أحد المقومات الأساسية في الشخصية الجزائرية، وعاملا أساسيا في الحفاظ على تاريخ الأمة، هذا نستشفه من الاهتمام الكبير الذي ظلت تحظى به في أدبيات الحركة الوطنية التي طالما تمسكت بمطالبها في تعليم اللغة العربية، ورغم المشاريع الفرنسية والتضييق الممنهج على التعليم العربي[8]، فمنذ بداية الاحتلال عملت السلطات الفرنسية على إبعاد اللغة العربية من التعليم والإدارة ومسائل الحياة اليومية للجزائريين، ووصولا إلى اتفاقيات إيفيان التي ستكرس اللغة الفرنسية في الجزائر.

لكن السلطات في الجزائر المستقلة سرعان ما تنبهت لمسألة اللغة العربية التي تم تجاهلها في اتفاقيات إيفيان، رغم الأهمية التي تكتسيها في سبيل بناء الجزائر الجديدة كون اللغة العربية هي أداة لاكتساب وتقوية الوعي الاجتماعي والأصالة، وهي جهد منظم ومشروع متكامل للقضاء على التخلف، كما أنها جهد تربوي يهدف لاستعادة التراث ومقومات الشخصية الجزائرية وبإمكانها القضاء على التمايز الاجتماعي المكرس خلال الحقبة الفرنسية[9].

كما تعتبر اللغة العربية والتعريب بمثابة إرث ثوري، حيث نص بيان أول نوفمبر على: "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية"، وعليه فالبعد الإسلامي والعربي للجزائر كان واضحا وجليا ومنتظرا بعد استرجاع السيادة الوطنية[10].

كما نصت وثيقة الصومام على ضرورة استعادة اللغة العربية لمكانتها في الجزائر: " أن اللغة العربية قد خنقت أنفاسها من طرف الاستعمار والتي هي اللغة القومية، ولغة الأغلبية الساحقة من السكان، ومحا تعليمها العالي محوا كليا منذ بدأ الاحتلال..." [11].

وفق هذه الطموحات والآمال سارعت الدولة الجزائرية الفتية إلى العمل على تثمين اللغة العربية كلغة رسمية للجزائر بموجب كل الدساتير والمواثيق التي أصدرت في الجزائر المستقلة بداية بدستور1963م[12]، ثم ميثاق 1964م، والذي أكد على ضرورة تحقيق المبادئ التالية:

- توفير التعليم ومجانيته.
- التعريب وتنمية اللغة القومية.

كما أكد الميثاق الوطني لسنة 1976م[13]. ودستور 1976م[14] على أهمية بل وضرورة فرض سياسة التعريب في الجزائر من خلال المبادئ التالية:

- مجانية التعليم وإجباريته للجنسين.
- التعريب وتعميم استعمال اللغة العربية.
- فتح التعليم العالي وتطويره.

وبالموازاة مع هذه النصوص الرسمية التي تعيد للغة العربية مكانتها في المجتمع الجزائري، تم إصدار العديد من المراسيم والقرارات والمشاريع التي ترمي لتعريب الحياة الثقافية والسياسية، وأولت اهتماما خاصا بالمدرسة والجامعة الجزائرية وفق مراحل زمنية محددة خدمة لمشروع التعريب في المراحل التعليمية الأربعة:

أولا- تعريب التعليم:

التعريب في المدارس الابتدائية: مباشرة بعيد الاستقلال قامت السلطات الجزائرية بتشكيل اللجنة التربوية الوطنية، والتي عقدت أول اجتماع لها في 15 ديسمبر 1962م، أين أقرت خيار التعريب وديمقراطية التعليم، فشهد الموسم الدراسي 1963/1962م، إدخال اللغة العربية في المقررات الدراسية بحجم ساعي قدر بـ 7 ساعات أسبوعيا[15]، وفي السنة الموالية أصبح الحجم الساعي المخصص للغة العربية يقدر بـ 15 ساعة ويشمل تقريبا جل المواد المقرر تدريسها في المرحلة الابتدائية هذا بالنسبة للسنة الأولى ابتدائي، بينما باقي السنوات ارتقى عدد الساعات المخصصة للغة العربية إلى 10 ساعات أسبوعيا من إجمالي 30 ساعة[16]، وإلى غاية سنة 1970م تمكنت الجزائر من تعريب جل السنوات الدراسية في الابتدائي خاصة ما تعلق بالمواد الأدبية، بينما بقيت المواد العلمية تدرس باللغة الفرنسية[17].

التعريب في الطور المتوسط: بالنسبة للتعليم المتوسط مست عملية التعريب جل السنوات التعليمية، حيث أصبحت المواد الأدبية تدرس باللغة العربية بينما احتفظ باللغة الفرنسية في تدريس المواد العلمية، إضافة إلى استحداث متوسطات معربة ومتوسطات مختلطة[18].

التعريب في الطور الثانوي: على غرار الطورين الابتدائي والمتوسط شهد الطور الثانوي بدورة عملية تعريب ممنهجة، فتم استحداث تعليم ثانوي ممنهج على مستوى بعض الثانويات المعربة في السنة الدراسية 1964/1963م، وهي ثانوية ابن باديس بوهران، ثانوية عباس لغرور بقسنطينة، وثانوية الثعالبية بباتنة، وثانوية ابن خلدون بالعاصمة، فتم تعريب المواد الأدبية مثل الفلسفة والتربية الأخلاقية...، وغيرها من المواد الأدبية[19].

التعريب في التعليم العالي: بعد أن تقدمت خطوات التعريب في الأطوار التعليمية الثلاثة جاء الدور على التعليم الجامعي، نظرا لما يمثله من أهمية قصوى كونه الخزان الرئيس لشتى القطاعات الحيوية في الجزائر المستقلة، وهو المفصل في نجاح سياسة التعريب من عدمها.

وكان أول قرار هو المرسوم الصادر يوم 25 مارس 1971م، والذي ينص على إدخال اللغة العربية لشتى الشعب المدرسة في الجامعة بواقع 3 ساعات أسبوعيا، كما سبق أن أشار المرسوم رقم 68-588 المؤرخ في 25 أكتوبر 1968م، الذي تضمن استحداث اختبار إجباري باللغة العربية في كل المسابقات التي تنظمها كليات الآداب والعلوم الإنسانية والتكميليات الأدبية، إضافة إلى القرار الصادر في 12 أكتوبر 1971، والذي يتضمن إحداث لجان دائمة للتعريب بالجامعات حيث نص على النقاط التالية:

- تحدث بكل جامعة لجنة دائمة للتعريب.
- يعين وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أعضاء اللجان الدائمة للتعريب.

- تتمثل مهام هذه اللجان في:

أ. تنسيق ومراقبة جميع العمليات المقررة في المخطط العام للتعريب داخل كل جامعة.

ب. القيام بتقديرات دورية حول الاحتياجات الخاصة بالأماكن ورجال التدريس والتجهيزات...

ت. تقديم المقترحات لوزير التعليم العالي والبحث العلمي حول جميع الإجراءات ذات الطابع العملي التي يضمنها المخطط العام للتعريب كما تقوم هذه اللجان ولجانها الفرعية بـ:

- إنجاز أو اختيار الكتب الأساسية باللغة العربية التي تطرق المشاكل العلمية أو التقنية.
- ترجمة المؤلفات الأساسية.
- إعداد المصطلحات العلمية.
- تنظيم تبادل الطلبة الملتقيات بالعربية ...
- التفتيش الدوري للمعلمين المكلفين بإعطاء دروس العربية وتوزيعهم بين مختلف الشعب العلمية المقررة[20].

وبناء على هذه المراسيم تم إصدار القرار المؤرخ في 25 أوت 1971م والذي يتضمن ضرورة ترسيخ سياسة التعريب ومما ورد فيه نبرز:

- يدرج تعليم اللغة العربية ابتداء من السنة الجامعية 1972/1971م في جميع برامج الدروس العليا باللغات الأجنبية المنظمة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- يتلقى الطلبة خلال مدتهم الدراسية دروسا باللغة العربية تمكنهم من الاندماج في السير الشامل للتعريب، وتسمح لهم باستخدام اللغة العربية كلغة عمل في الحياة المهنية من خلال إحاطتهم بالمصطلحات التقنية والعلمية.
- يحدد العدد الإجمالي للدروس والأعمال التطبيقية المقررة بنحو 300 ساعة عن كل مقررة سنويا.
- أن تكون ملازمة الطلبة لحصص اللغة العربية إلزامية ومثبتة خلال الحصص التطبيقية والندوات والملتقيات[21].

وهذه الإجراءات قد ضمنت للجزائر نوعا معينا من طبقة متعلمة تعليما عربيا ستساعد في توجيه بوصلة التعريب في المراحل اللاحقة التي ستشهد صراعا كبيرا بين المعربين والمتفرنسين بدعم من الدولة الفرنسية التي لن تتخلى عن مكتسبات إيفيان، خاصة في ظل إصرار الجزائر على التعريب كونه مشروعا قوميا يضمن استكمال استقلال الجزائر، وهذا ما عبر عنه الرئيس "هواري بومدين" خلال المؤتمر الثاني للتعريب 13-20 ديسمبر 1973م: "إن قضية التعريب هي هدف استراتيجي من أهداف الثورة الثقافية التي تهدف مع الثورة الصناعية والزراعية إلى ترقية الفرد والنهوض بالإنسان".

ثانيا- التعريب في الإدارة والإعلام:

لعبت المدرسة الفرنسية دورا كبيرا خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر، بعد أن تمكنت من حصر اللغة العربية في التعليم المسجدي والعلوم الدينية، وهذا ما جعل قيادة الثورة في حد ذاتها والإدارة الموروثة عن الاستعمار من الطبقة المتعلمة باللغة الفرنسية، فجل المناصب الإدارية من مصالح الحالة المدنية إلى القيادات العليا والوزراء في الجزائر الجديدة تقلدها مفرنسون فرنسة تامة، أو مزدوجي التكوين الثقافي.

وهذا ما جعل السلطات الجزائرية تصر على ضرورة تعريب الإدارة في الجزائر المستقلة وفي هذا الإطار صدر الأمر رقم 92-68 بتاريخ 26 أفريل 1968م، والذي ينص على إجبارية معرفة اللغة العربية لتقلد المناصب الإدارية في الجزائر[22].

وكنتيجة لهذا الإجراء تمكنت الجزائر في عهد الرئيس الراحل "هواري بومدين" من تعريب بعض القطاعات الإدارية الحساسة لعل أهمها قطاع العدالة ومصالح الحالة المدنية[23].

وإذا كان هذا حال الإدارة فإن الإعلام كان خاضعا تماما للغة الفرنسية، فحتى الصحف التي صدرت في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية كلها بالفرنسية من صحافة حركة الشبان المسلمين الجزائريين إلى اتفاقيات إيفيان التي صيغت بنسخة واحدة وهي الفرنسية، ثم ترجمت للغة العربية اللهم إذا استثنيا صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كانت تصدر باللغة العربية، وصحيفة المجاهد التي كانت تصدر عن قيادة الثورة.

وبعيد الاستقلال لم يحس الشعب الجزائري بالاختلاف، حيث بقيت اللفة الفرنسية تطغى على كل وسائل الإعلام، وهذا ما جعل من السلطات الجزائرية تسارع لمحاولة تعريب الإعلام تماشيا مع الحملة الشاملة للتعريب في الجزائر.

حيث أصبحت التلفزة الوطنية تذيع نشراتها الإخبارية باللغة العربية بداية من سنة 1965م، وتمكنت سنة 1970م من تعريب البرامج الثقافية والرياضية والفنية.

أما الصحافة المكتوبة فتم تعريب صحيفة النصر سنة 1972م، وعربت صحيفة الجمهورية سنة 1977م، بعد جهود مضنية بسبب الوضع الذي خلفته السلطات الفرنسية في الجزائر والثقافة الفرنسية التي سيطرت على الكثير من الجزائريين[24].

من خلال ما سبق يتضح لنا جليا أهمية الجهود التي بدلت لإعادة الجزائر إلى حضنها وثقافتها العربية الإسلامية، إلا أن هذه المشاريع على أهميتها وكثرتها لم تحقق الهدف المراد بلوغه في مجال التعريب بسبب جملة من المعوقات التاريخية والثقافية، إضافة إلى الضغوط التي مورست على الجزائر الفتية من قبل السلطات الفرنسية، التي لم تستطع التنازل عن رغباتها الاستعمارية ومكتسباتها بموجب اتفاقيات ايفيان، التي جعلت للغة والثقافة الفرنسية حيزا كبيرا في الحياة الثقافية والعلمية واللغوية في الجزائر المستقلة.

1- مسألة التعريب أمام العلاقات الجزائرية الفرنسية: إن الحديث عن مدى نجاح سياسة التعريب في الجزائر لا يجب أن يدرس بعيد عن نقطتين أساسيتين هما:

- إلى أي مدى ستصل المشاريع الرامية للتعريب في الجزائر؟
- هل بإمكان فرنسا التنازل عن مكانة الفرنسية في الجزائر لصالح اللغة العربية، وهي التي أصرت على البنود الثقافية خلال مفاوضات إيفيان؟

على الرغم من عدم انتساب الجزائر مؤسساتيا إلى الفرونكوفونية، ورغم الجهود التي بذلتها السلطة الجزائرية في محاولة فرض التعريب، والتخلص من اللغة الفرنسية، إلا أن اللغة الفرنسية ظلت حاضرة وكلغة رسمية في الإدارة والجامعة الجزائرية باستثناء العلوم الإنسانية، وهذا قد يكون كنتيجة غير مباشرة لذلك النمط الثقافي الذي فرضته فرنسا في الجزائر طيلة 132 سنة من السيطرة الفرنسية على الجزائر، إضافة إلى النخبة المفرنسة التي أطلق عليها لاحقا "حزب فرنسا" وهي فئة تشبعت بالثقافة الفرنسية، والتي لم تكن مستعدة إطلاقا للتخلي عن اللغة الفرنسية في الجزائر، إضافة إلى كونها قريبة ومسيطرة على مركز القرار في الجزائر.

وعلى هذا الأساس واجهت سياسة التعريب معضلة كبيرة منعتها من تحقيق الأهداف المنتظرة، حيث فضل الفرونكوفونيين الوقوف إلى جانب اللغة الفرنسية متمسكين بفكرة أن مصلحة الجزائر تكمن في الحفاظ على اللغة الفرنسية، وعملوا على نشر فكرة أن اللغة العربية ليست لغة العصر ولا لغة العلوم، والحقيقة أن هؤلاء ظلوا متشبثين باللغة الفرنسية حفاظا على مصالحهم الشخصية أولا، وهذا ما يبرزه الباحث جمال لعبيدي بقوله: " ولكي نفهم أشكال مقاومة حركة التعريب يجب البحث عن المصالح الاجتماعية التي تعوقها، ولمقاومة ومعارضة حركة التعريب جذور في المصالح الاجتماعية وإن كانت هنا تلبس قناعا وطنيا"، ثم يواصل عن المفرنسين فيقول: "فإن الإطارات المفرنسة قد شعرت بوعي أو بغير وعي أن سياسة التعريب هي في الحقيقة تهديد مباشر لمواقعها الاجتماعية"[25].

فهؤلاء قد عملوا على تشويه صورة اللغة العربية من خلال تسفيه الكتابات العربية، وتمجيد الكتابات المفرنسة، حيث نجحوا في استخدامهم للغة مهيمنة الهدف منها تحقيق منافعهم، وكسر أي منافس لهم من غير لغتهم، وهذا جعل الطلبة المعربون يحسون بأنهم استرجعوا ذاتيتهم، ولكنهم أضاعوا مسألة مهمة هي الرقي في السلم الاجتماعي[26].

ومن هذا المنطلق أبعد المعربون من مناصب المسؤولية، بزعم أنهم غير مؤهلون للتسيير والإشراف، حتى ترسخ في ذهن المجتمع أن اللغة الفرنسية هي لغة العلم والتقدم، وأن اللغة الفرنسية هيا لغة الشعر والغراميات كما ورد على لسان هواري بومدين بالمعنى المعاكس، وهذا ما يشهد عليه الباحث محمد حربي بقوله: "وعلى صعيد التعليم يخاض التعريب وهو التطلع العميق لغالبية السكان بصورة ديماغوجية ويوجه النظام المدرسي المكلف وغير الفعال أولاد الطبقات الفقيرة نحو التعريب وأولاد ذوي الامتيازات نحو ثنائية اللغة..." [27].

إذا أخدنا بهذا التوجه يكون سبب فشل مشروع التعريب هو هذه الفئة من المتشبعين بالثقافة الفرنسية والمدعومة من قبل فرنسا بطرق مختلفة تحت غطاء العلاقات الجزائرية الفرنسية وملفات التعاون العلمي والثقافي والفني، فإن هناك من الباحثين من أعاد سبب فشل مشروع التعريب لرأس السلطة الجزائرية أنداك، وهو هواري بومدين، وعلى رأس هؤلاء نجد محمد العربي الزبيري الذي يؤكد على الأخطاء التي وقع فيها بومدين وكانت سببا في فشل المشروع ويبرزها كما يلي:

- بقاء التعريب شكليا فقط دون التطبيق الفعلي باستحداث الوسائل التي تتيح ذلك.
- إلغاء التعليم الأصلي سنة 1976م، وهو ما أبعد العربية عن الحضن الإسلامي.
- قمع نزعة الثقافة الأمازيغية بدل توجيهها في إطارها العربي الإسلامي مما أذى بهذه الفئة إلى تبني الثقافة واللغة الفرنسية[28].

وهذا ما جعل من سياسة التعريب أمام منافس جديد وهو التيار الأمازيغي، وأصبحت الفرنسية كلغة ثالثة تحاول الظهور بمظهر التوفيق بين اللغتين، خاصة بعد أحداث وصدامات ما يعرف بالربيع البربري سنة 1980م، مع ضرورة الإشارة إلى الدور المشبوه الذي لعبته فرنسا في دعم هذه القضية البربرية[29].

أمام هذا التعثر الكبير لمشروع التعريب في الجزائر بسبب سيطرة الأقلية المفرنسة على سلطة القرار، والمؤامرات التي أحاكتها فرنسا للتشويش على كل ما تقوم به الجزائر، وأما الضغوط الفرنسية على قبل الشاذلي بن جديد بتوقيع اتفاقية تعاون مع فرنسا سنة 1986م، تعيد لفرنسا الكثير من امتيازاتها اللغوية والثقافية في الجزائر والتي كانت ستؤول للزوال لو تم تطبيق التعريب بصيغة فعلية.

فبتاريخ 09 جوان 1987م صدر المرسوم رقم 87-137الذي يتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية ومما ورد في هذه الاتفاقية نبرز المادة رقم 5 التي نصت على ما يلي:

- تتعاون الحكومتان في ميدان التربية والتكوين بوضع معلمين تحت تصرف الطرفين وتبادل الخبرات والبحث المشترك في المجال التربوي والتكوين الأولي والمستمر للمستخدمين في قطاع التعليم.
- تعمل الحكومتان على تطوير العمل المشترك بين المؤسسات الجامعية والمهنية بتبادل المعلمين والتقنيين والطلبة والوثائق والمعلومات.
- تتخذ الحكومتان الإجراءات الملائمة لتسهيل استقبال الطلبة المتربصين الجزائريين بالمؤسسات الفرنسية...[30].

إن نظرة بسيطة على هذه المقررات تثبت بوضوح أن فرنسا لم تتخلى عن مكتسباتها في اتفاقيات إيفيان، فهي تقريبا نفس الاتفاقية فيما يتصل بالجانب الثقافي واللغوي.

خاصة أن حقبة الشاذلي بن جديد قد شهدت تغول التيار الفرونكوفوني في الجزائر وهذا ما تجلى في دستور1989م الذي أسقط فقرة مهمة جدا في كل دساتير الجزائر المستقلة والتي تنص على: " تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجالات الرسمية"، وهذا ما اعتبر تراجعا عن سياسة التعريب[31].

خاتمة:

إن مشروع التعريب الشامل في الجزائر المعتمد من قبل الدولة الفتية، قد شكل حلقة صراع خفي تارة، ومعلن تارة أخرى بين الجزائر وفرنسا، فرغم الجهود الكبيرة التي بذلت، والهالة الإعلامية التي رافقته، قد بقي حلما يراود الجزائريين، ولم يكن نجاحه إلا جزئيا، فإذا تمكنت الدولة الجزائرية من تعريب التعليم وبعض الوسائل الإعلامية والإدارية، فإن التعليم العالي قد ظل واستمر مفرنسا ما عدا كليات العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وبهذا تمكنت اللغة الفرنسية عبر نخبتها المتحكمة في مفاصل السلطة بالجزائر من الحفاظ على مصالح فرنسا الثقافية واللغوية في الجزائر بمقتضى اتفاقيات ايفيان، فظلت اللغة الفرنسية لغة العلوم والإدارة والتعاملات في الجزائر المستقلة.

التعاليق:

(رقم01): الفرنسة: كان ميلاد الجزائر الفرنسية نتيجة للقوانين الفرنسية الصادرة حول الجزائر بهدف الإدماج وتشجيع الاستيطان منذ بداية الاحتلال، فكانت البداية بمصادرة الأوقاف وتغيير أسماء المدن وأبوابها بأخرى تمجد فرنسا، ثم جاء قرار 8 سبتمبر 1830م الذي تضمن تجريد الأتراك من ملكيتهم وتحويلها إلى أملاك للدولة الفرنسية لتشهد سنة 1834م صدور المرسوم الملكي القاضي بإلحاق الجزائر بفرنسا، وفي 4 مارس 1848م وبموجب دستور 1848م أصبحت الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، ثم صدر قانون الأرض(Sénatus –Consulte) في أفريل 1863م القاضي بتحديد أراضي القبائل والملكية الفردية، أعقبه قانون الجنسية في 14 جويلية 1865م الذي قرر إعطاء صفة الفرنسي للجزائريين (Indigène) في حالة الحفاظ على خصوصيتهم كمسلمين.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى عملت السلطات على فرنسة الجزائر اعتمادا المدرسة الفرنسية، حيث شهدت سنة 1884، تكثيف المدارس في بلاد القبائل عهد جول فيري، قانون إصلاح التعليم الصادر بفرنسا سنة1883، ثم تطبيقه بالجزائر في السنة الموالية لتكوين نخبة متميزة عن الأهالي تحمل الثقافة الفرنسية، وتؤمن بالجزائر الفرنسية، ويعد الشريف بن حبيلس أحسن تعبير على هذا التوجه، وهذا ما نستشفه من تعريفه للنخبة "الشبان الجزائريين": "مجموعة الشبان المتكونين في الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادرين على أن يصعدوا فوق الجماهير، وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين". أنظر كلا من:

- عبد الوهاب بن خليف: **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار طليطلة، ط.1، الجزائر، 2009، ص31.
- الجمعي خمري: **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003/2002، ج 1، ص 76، 141.
- شريف بن حبيلس: **الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي**، تر. عبد الله حمادي، أخرون، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2009.

(رقم02): ركزت سلطات الاحتلال الفرنسي سياستها في الجزائر على المدارس بهدف خلق طبقة من الجزائريين خريجي المدارس الفرنسية، تحكم بواسطتهم رقاب الجزائريين، فأقصت التعليم العربي من المدارس الرسمية، التي تدرس اللغة الفرنسية والثقافة الغربية الأوروبية، وللظهور بوجه حضاري أوجدت نمطا جديدا للتعليم أطلق عليه تسمية التعليم المختلط أو التعليم الأهلي الذي أدخل تدريس اللغة العربية كدارجة لا فصحى، إضافة إلى التعليم العربي الذي ظل حرا وخارجا عن النطاق الرسمي للمدارس، بل اقتصر على التعليم في الزوايا والمدارس الدينية، هذا ما يبرز أن الهدف الحقيقي الذي أرادته فرنسا من خلال تعليم الجزائريين هو إيجاد تلك النخبة المفرنسة المؤمنة بالقيم والثقافة الفرنسية، والتي سيطلق عليها لاحقا اسم القوة الثالثة. أنظر:
- حميطوش يوسف: "المدرسة الفرنسية في الجزائر ودورها في تكوين النخب"، مجلة **المصادر**، ع. 16، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، السداسي الثاني، الجزائر، 2007، ص ص 170-173.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- باللغة العربية

1- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 94 بتاريخ 11/24/ 1976م.
2- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد. 94، بتاريخ 19 نوفمبر 1971م.
3- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد. 78، بتاريخ 24 سبتمبر 1971م.
4- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية عدد. 36، بتاريخ، 1968/5/3.
5- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد. 24، بتاريخ 10 جوان 1987.
6- زرهوني الطاهر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، دار موفم للنشر، الجزائر، 2012.
7- لونيسي رابح: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
8- لوصيف سفيان: السياسة الثقافية في الجزائر، الأيدولوجيا والممارسة، ط 1، بيروت، لبنان، 2014.
9- بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر - اتفاقيات إيفيان- ترجمة: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
10- خليفة الجنيدي، وآخرون...، حوار حول الثورة، الجزء/3، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الرغاية، الجزائر،1986.
11- الزبيري محمد العربي: الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
12- عبد الله الركيبي: الفرانكفونية مشرقا ومغربا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القبة، الجزائر، 2009.
13- عمر بن قينة: المشكلة الثقافية في الجزائر التفاعلات والنتائج، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
14- عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، ط 1، الجزائر، 2009.
15- الجمعي خمري: حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003/2002، ج.1.
16- شريف بن حبيلس: الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر. عبد الله حمادي، أخرون، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2009.
17- حميطوش يوسف: "المدرسة الفرنسية في الجزائر ودورها في تكوين النخب"، مجلة المصادر، ع. 16، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، السداسي الثاني، الجزائر، 2007.
18- أحمد طالب الإبراهيمي: من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1973)، تر. حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
19- حزب جبهة التحرير الوطني: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962م، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة.

ثانيا. باللغة الفرنسية:

1- Journal Officiel de la RépubliqueFrançaise, N67, 20 Mars 1962.
2- Journal Officiel de la République Française, 30juillet 1963.
3- Journal Officiel de la République Algérien, N.64, 10/09/1963
4- Ageron Charles-Robert :"Les accords d'Evian, 1962", Revue d'histoire, N°35, juillet 1992.

الهوامش:

(1) أنظر التعليق رقم 1.
(2) J.O.R.F, N67, 20 Mars 1962, p. 3028.
(3) J.O.R.F, 30 juillet 1963, pp. 759,720.
(4) الجنيدي، حوار حول الثورة، 1986م، ص ص 250-252.
(5) Ageron, Ch, R, (juillet 1992) Les Accords d'Évian 1992,N. 35,pp. 10-12.
(6) Ageron, Ch, R, (juillet1992) Les Accords d'Évian 1992, N. 35, p.12.
(7) بن خدة، ص ص 38- 41.
(8) أنظر التعليق رقم 2.
(9) أحمد طالب الإبراهيمي: د.ت.
(10) حزب جبهة التحرير الوطني: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954- 1962م، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة، ص 3-6.
(11) حزب جبهة التحرير الوطني، ص. 50.
(12) J.O.R.A, N.64, 10/09/1963.
(13) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 61، بتاريخ 1976/07/30م.
(14) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 94، بتاريخ 11/24/ 1976م.
(15) زرهوني، 2012، ص 42.
(16) زرهوني، 2012، ص ص 42- 43.
(17) زرهوني، 2012، ص 46.
(18) زرهوني، 2012، ص 46.
(19) زرهوني، 2012، ص ص 72- 73.
(20) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 94، بتاريخ 19 نوفمبر 1971.
(21) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 78، بتاريخ 24 سبتمبر 1971م.
(22) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع. 36 بتاريخ، 1968/5/3.
(23) لونيسي، ص.216
(24) لوصيف، ص ص 198-200.
(25) ركيبي، 2009، ص ص 152، 153.
(26) ركيبي، 2009، ص 154.
(27) ركيبي، 2009، ص155.
(28) الزبيري، 1986، ص ص 25-28.
(29) محمد بوضياف: الثقافة السياسية في الجزائر 1962-1988، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، ع. 11، ماي 2007، ص 120.
(30) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 24، بتاريخ 10 جوان 1987.
(31) بن قينة، 2000، ص 58.